

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ في شأن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم وزارة الري ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء صندوق أراضى الاستصلاح ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٧ بتولى السيد / محمد محسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية جميع اختصاصات رئيس الجمهورية أثناء سفره للخارج ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - يكون وزير الري واستصلاح الأراضى ، هو الوزير المختص ، بالنسبة لشركات استصلاح الأراضى وهى :

- (١) الشركة العامة لاستصلاح الأراضى .
- (٢) شركة مساهمة البحيرة .
- (٣) الشركة العربية لاستصلاح الأراضى .
- (٤) الشركة العقارية المصرية .
- (٥) شركة وادى كوم أمبو .
- (٦) شركة أمجات المياه الجوفية (ريجوا) .

مادة ٢ - يكون وزير الزراعة ، هو الوزير المختص ، بالنسبة بشركات الزراعة التالية :

- (١) شركة مريوط الزراعية .
- (٢) شركة شمال التحرير الزراعية .
- (٣) شركة غرب النوبارية الزراعية .
- (٤) شركة النوبارية لإنتاج البذور .
- (٥) شركة جنوب التحرير .
- (٦) شركة الكروم والتقطير المصرية .
- (٧) الشركات الزراعية تحت التأسيس .

مادة ٣ - ينقل إلى وزارة الري واستصلاح الأراضى (مصلحة الري) الاختصاصات التالية . نقلا من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية :

- (١) الدراسات الخاصة بمشروعات التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى .
 - (٢) وضع مواصفات مشروعات الري والصرف والتسوية والاستصلاح والمرافق فى أراضى التوسع الأفقى الجديدة .
 - (٣) تنمية الموارد المائية فى الصحارى المصرية ، وبحث امكانيات الخزان الجوفى ، وتقدير سعته ، ووضع أسلوب استغلال مياهه الاستغلال الأمثل .
 - (٤) إسناد مشروعات الري والصرف والتسوية والاستصلاح المحطات المائية ، والإنشاءات المختلفة فى الأراضى الجديدة ، والإشراف على تنفيذها . وتطوير أساليبها وتشغيلها وصيانتها .
- مادة ٤ - يستبدل النص التالى ، بنص المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ ، فى شأن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية :

” تختص الهيئة المذكورة ، بما يلى :

- (١) حصر ، وتصنيف الأراضى البور والصحراوية .
- (٢) حصر الطاقات الإنتاجية فى مجال الاستغلال الزراعى ، والتعرف على مدى امكانياتها ، ورسم أسلوب استغلالها ، والتحقق من ذلك ، قبل إضافة طاقات جديدة .
- (٣) إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية لمشروعات استغلال وتثمين الأراضى البور والصحراوية والمستصلحة ، فى الأراضى الزراعية ، ومشروعات الإنتاج الحيوانى ، ومشروعات المجمعات الزراعية الصناعية وتقرير صلاحية هذه المشروعات للتنفيذ .
- (٤) عمل التصميمات الخاصة بمشروعات التنمية الزراعية ومشروعات الإنتاج الحيوانى ، ومشروعات المجمعات الزراعية الصناعية ، وإعداد مواصفاتها ، وإسنادها .
- (٥) الاشتراك ، والتنسيق ، مع أجهزة الدولة المختلفة ، فى تخطيط ، وتصميم المرافق العامة ، والخدمات المتعاونة بمشروعات التنمية الزراعية ، ووضع أولويات تنفيذها .
- (٦) تسيق التعاون مع الجهات الأجنبية ، والدولية ، فيما يتعلق بخطة الزراعة والإنتاج الحيوانى ، وتصنيع الزراعى ، الاستفادة من الخبرات الأجنبية ، فى نطاق اتفاقيات التعاون الفنى والاقتصادى . ومتابعة تنفيذ هذه الإتفاقيات ، بما لا يتعارض مع اختصاصات الأجهزة الأخرى .
- (٧) وضع سياسة الاستعانة بالخبراء الأجانب ، فى مجال الزراعة ، والإنتاج الحيوانى ، والتصنيع الزراعى ، والميكنة الزراعية ، والتدريب . بما لا يتعارض مع اختصاصات الأجهزة الأخرى .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٧٧

بتشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العامة للأقباط الأرثوذكس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن إدارة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٧٧ ؛

قرر :

مادة ١ - تشكيل مجلس إدارة هيئة أوقاف الأقباط الأرثوذكس على الوجه الآتي :

- (١) البابا بطريرك الأقباط الأرثوذكس رئيس
- (٢) الانبا أناسيوس ، أسقف بني سويف .
- (٣) الانبا مكسيموس ، أسقف القليوبية .
- (٤) الانبا دوماديوس ، أسقف الجيزة .
- (٥) الانبا فيليس ، أسقف الدقهلية .
- (٦) الانبا يؤنس ، أسقف الغربية .
- (٧) الانبا بيشوى ، أسقف دمياط وكفر الشيخ .
- (٨) اللواء توفيق أسحق .
- (٩) الأستاذ أودارد ميخائيل .
- (١٠) الأستاذ عادل عازر بسطوروس .
- (١١) الدكتور جورج رمزي استينو .
- (١٢) الدكتور حنا يوسف حنا .
- (١٣) اللواء عبده اسحق روفائيل .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧)

حسنى مبارك

(٨) تقديم المشورة ، والخبرة الفنية ، إلى الدول العربية والهيئات الأجنبية .

(٩) إجراء الدراسات حول استخدام الآلات الزراعية ، لاختيار الأنسب منها . وإعداد البرامج اللازمة ، لتوفيرها ، والتدريب عليها ، والتنسيق بين جهات التدريب المختلفة .

مادة ٥ - مع مراعاة الأحكام الواردة بهذا القرار ، تنتقل إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي (مصلحة الري) كافة الاختصاصات ، والمهام ، المتعلقة بالأراضي البور والصحراوية ، التي تدخل في خطة الدولة للتوسع الأفق .

مادة ٦ - يتبع صندوق أراضي الاستصلاح ، المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٧ ، المشار إليه ، إلى وزير الري واستصلاح الأراضي ومحل مجل وزير الزراعة في رئاسة مجلس إدارة الصندوق ويعاد تشكيل مجلس الإدارة على النحو التالي :

- (١) رئيس مصلحة الري .
- (٢) رئيس هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية .
- (٣) وكيل وزارة الري لقطاع المشروعات والخزانات .
- (٤) وكيل وزارة الزراعة .
- (٥) وكيل وزارة المالية .
- (٦) وكيل وزارة التخطيط .
- (٧) مستشار إدارة الفتوى لوزارة الري واستصلاح الأراضي .
- (٨) ثلاثة من ذوى الخبرة ، يصدر بتعيينهم قرار من وزير الري واستصلاح الأراضي .

مادة ٧ - ينقل العاملون بالأنشطة والاختصاصات المنقولة إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي (مصلحة الري) طبقاً لأحكام هذا القرار إلى مصلحة الري ، بقواتهم المالية ، وامتيازاتهم ، وبدلاتهم المقررة . ويصدر بتحديد هؤلاء العاملين ، قرار من وزير الزراعة والاصلاح للزراعى والتنمية الريفية ، بالاتفاق مع وزير الري واستصلاح الأراضي .

مادة ٨ - تحل مصلحة الري ، محل الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فيما لها من حقوق ، وما عليها من التزامات ، بالنسبة للأنشطة المنقولة طبقاً لأحكام هذا القرار (من الهيئة إلى المصلحة المشار إليها) .

مادة ٩ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار ، وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (أول نوفمبر سنة ١٩٧٧)

حسنى مبارك